تحية إلى أحرار الجامعة* ..

الأمم الحية إذا ما أُبتليت بمحنة قاسية ، لا تركع وتخنع ...لا تذل وتهمد ، وإنما تتخذ من المحنة طاقة تشحذ همم أبنائها ، وفرصة تعيد فيها النظر في شئونها وأحوالها : فيم أخطأت ؟ لماذا انتكست ؟ دون أن تعلق ما حدث لها على آخرين بصفة مطلقة .

وفى أواخر القرن ١٩ ، أُبتليت مصر بمحنة قاسية عندما وقعت في أسر الاحتلال الإنجليزى..

ولقد كان واضحا أن افتقاد المجتمع المصرى القيادات الواعية المفكرة لكل قطاع من قطاعات العمل ، مهما كانت الأسباب الأخرى ، هو العامل الرئيسى الذى مكن قوى الاحتكار والاستعمار والرجعية من أن تطبق بأنيابها على مقدرات البلاد وتمتص عصارات جهدها وخيراتها تاركة لأبنائها الفتات . بل إن النكسة التي تعرض لها الشعب المصرى نتيجة هزيمة وفشل " الثورة العرابية " كانت ترجع ، وبصفة جوهرية ، إلى ما اتسمت به قيادتها من سذاجة وقلة علم وندرة خبرة ، ولم ينفعها ما توافر لديها من العزم والتصميم ، والنية الطيبة ، والوطنية المخلصة ، فكل هذه الأمور ، على الرغم من أهميتها وضرورتها ، تكون بلا قيمة إن لم تتسلح بالمعرفة والدراية وحسن القيادة والقدرة على التوجيه والحساسية الاجتماعية والفهم الشامل الدقيق .

وقد شعر عدد من المثقفين بهذه الحقيقة ووعوها بوضوح ، فعملوا بأقصى ما يستطيعون من جهد على أن يعوضوا البلاد عن هذا النقص عن طريق إنشاء جامعة تعد فيها هذه القيادات بعيدا عن تلك المدارس العليا

---

* جريدة الدستور فى ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٨

التي جعل منها الاحتلال وأعوانه من الحكام الذيول مجرد معامل تفرخ لدواوين الحكومة حاجتها من المستخدمين الذين كانوا " أشياء " قبل أن يكونوا " مواطنين " !

من هنا كان من أولويات حركة الجهاد الوطني التي قادها الزعيم مصطفى كامل الدعوة إلى إنشاء جامعة مصرية وطنية

وحركت مقالات مصطفى كامل في جريدة اللواء نقاشا طويلا بين مختلف الصحف والمجلات ، تبارى فيها المثقفون ، كل يدلى بدلوه ، في أوجه الحاجة إلى هذه الجامعة ، والمقومات التي يجب أن تقوم عليها ، والأهداف التي ينبغى أن تسعى إلى تحقيقها ، والطرق التنفيذية التي تخرج بها إلى حيز الوجود .

ومما عكس مدى الوعى بالحاجة إلى الجامعة ، والمأمول من وجودها على أرض مصر ، ما عبر عنه الشاعر أحمد نسيم في هذه الفترة بقول :

بلاد رقت تبغى المجرة والسهى وليس لها إلا من العلم سلم
سراة بلاد النيل فيم التأخر وعهدى بقومى في الخطوب التقدم
أنيروا بلادا حلق الجهل فوقها لينجاب عن وجه البلاد التجهم

وبعد أن يعيب عليهم بناء القصور الشاهقات يقول :

ولم تبتنوا كلية يستقى بها وضيع فيحيا أو وضيع فيعظم

ومن يراجع ما كتب في بدايات الدعوة إلى إنشاء الجامعة ، يمكن له أن يلمس كيف أن فكرة هذه الجامعة في بداية أمرها ، مثل كل أمر جديد ، قد بدت غامضة ساذجة ... ، إلى أن استوت على عودها وخرجت إلى الوجود تاجا على رأس التعليم المصرى عام ١٩٠٨

وطوال تاريخها منذ هذا العام إلى عام ١٩٥٤ ، امتلأت ساحة الفكر الجامعى بمجموعة من العقول الجبارة التي خطّت على أرض الجامعة " مدقّات " تهدى السائرين إلى كيفية بناء وطن عن طريق تكوين نفوس أبية

وإرادة حرة ، وعقول تمتلىء معرفة عالية متعمقة ، وروح تجديدية ، تكشف عن المستحدث ، ونزعة نقدية لا ترتعش أمام سلطان ، وتوجهات شجاعة لا تنحنى أمام جبروت . وقائمة أصحاب هذا الفكر طويلة ، يقف على رأسها أحمد لطفى السيد وطه حسين ، والسنهورى ، وعلى إبراهيم ، وعبد الوهاب مورو ، وغيرهم كثير .

وعلى الرغم من انحياز كاتب هذه السطور إلى الكثير مما تم على يد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وخاصة جمال عبد الناصر ، إلا أن التفكير العلمى المنصف لا يستطيع أبدا أن يغفر ما أرسته الثورة من بذور غير طيبة في الروح الجامعية عندما بدأت عملية تطويع الجامعة لما تريده الدولة ، بداية بالمذبحة الشهيرة عام ١٩٥٤ ، حيث ساد منطق أهل الثقة على منطق أهل الخبرة ، فبدأ تراجع مؤسف لدور بعض الكفاءات الجامعية ليتقدم عليها عدد أخذ في التزايد شيئا فشيئا من المنافقين وحملة المباخر ، الذين يزينون الواقع بالوهم ويزخرفونه بالخيال طمعا في مغنم السلطان تارة ، وخوفا من عصاته تارة أخرى . وفضلا عن هذا ، فقد عرفنا كيف يخترق الأمن رجال الجامعة فيصبح منهم بعض البصاصين ، كتبة التقارير .

وإذا كانت ثورة يوليو لها بعض المبررات المفهومة في هذا السلوك المعيب ، حيث كانت تواجه معارك ضارية من قوى الهيمنة العالمية ، لكن ما أصبح سائدا منذ عدة عقود ، يتفوق على ما عبناه على ثورة يوليو بمراحل ، فقد توارت " الروح الجامعية " ، بالقدر الذى أصبح فيه الأمن مهيمنا على مختلف الأمور ، حيث يطول بنا المقام لو حاولنا أن نسوق أمثلة على ذلك ، ويكفى أن نُذَكّر بتلك الحقيقة المحزنة التي تؤكد أن صاحب القرار الأساسى في تولى المناصب القيادية هو الأمن ، بحيث تميل المعايير إلى اختيار أصحاب نهج " المسايرة " ، أصحاب الشخصية "

المطاوعة " لمن يعلوها ، وليس مجرد الكفاءة العلمية والمهارة القيادية ، والسمعة النظيفة ، والشخصية القوية ، إلا من رحم ربى !

كان هناك بصيص من نور حتى عام ١٩٩٤ ، عندما كان من حق أعضاء هيئة التدريس أن يختاروا عميدهم ، فإذا بالطعنة الكبرى تأتى على يد " بهاء الدين " عندما تمكن من إطفاء هذا البصيص من النور ، وبطريقة تتضح بالخبث الشديد الذى وقع في أسره كثيرون ، فقد أرفق التعديل الخاص بإلغاء الانتخابات بمجموعة من المزايا المادية التي خطفت أبصار كثيرين ، دون أن ينتبهوا إلى ما رافقها من سم .

منذ ذلك الوقت أصبح التنافس للوصول إلى موقع العمادة معقودا على مدى الحصول على الرضا من أعلى ، أما هؤلاء الذين يشكلون أصحاب المصالح الجامعية الحقيقية من الزملاء والتلاميذ والأساتذة ، فهو في خبر كان ، وأصبح الجهد متزايدا في عقد الصلات بالشخصيات والجهات الأمنية لكسب مزيد من الرضا وضمان أن تخلو التقارير مما يُبعِد عن الموقع المأمول ، حتى لقد صدق الكاتب الوطنى الكبير فهمى هويدى ، عندما علق على بعض الأحداث التي ارتبطت بانتخابات الاتحادات الطلابية ، أننا لم نعد أمام " عمداء كليات " ، بقدر ما أصبحنا أمام " عمداء شرطة " – إلا القليل – ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

ومن هنا فعندما تنادى أحرار الجامعة للإضراب ، ممارسة لحق إنسانى تعترف به النظم السياسية المتقدمة ، كان من الطبيعى أن تستنفر قيادات جامعية متعددة وصلت إلى موقعها بناء على تقارير أمنية محبذة ومادحة إلى تذكر مبدأ الانتظام والانضباط في المحاضرات والدروس ، مع أنك لو قدر لك أن تفتش في عدد غير قليل من قاعات الدروس في بعض الكليات لوجدت نسبا متدنية ، إما لعجز في توافر القاعات ، أو لتضارب ، أو لعدم صلاحية المكان ، أو لتهاون هذا أو ذاك من أعضاء هيئات

التدريس ، ولا حياة لمن تنادى بالنسبة لمن نهضوا فجأة يوم ٢٣ مـــارس ٢٠٠٨ لضمان الانضباط والانتظام !!

لم يسعدنى الحظ من قبل أن أتعرف على ذلك الأستاذ الجامعى الرائع محمد أبو الغار الذى يقود حركة الاستقلال واستعادة عزة أستاذ الجامعـــة وكرامته لأشد على يديه مباركان مهنئا مؤازرا ، لكـــن الحـــظ أســـعدنى بالتعرف على ركن آخر في الحركة ألا وهو الدكتور عبد الجليل مصطفى ، لألمس كيف يكون أستاذ الجامعة الحقيقى ، غيـــر المعتقـــل نفـــسه فـــي التخصص الأكاديمى والمهنة ، وإنما يتسع همه ليشمل هموم العمل الوطنى العام ، فتلك هى الساحة الحقيقية آلتي أرسى بذورها رواد الفكر الجـــامعى في مصر ٠

وإذا كان المرض الشديد مؤلم في حد ذاته ؛ فقد كانت المحنة المرضية الطويلة القاسية التي مررت بها – وما زالت أعانى أواخرها – مؤلمة لـــى من زاوية إضافية ، ألا وهى أن تتاح لى فرصة المشاركة في تلك الحركة الاحتجاجية التي قام بها من يمكن أن نسميهم بحق " أحـــرار الجامعـــة " ، دون أن أعنى أن من لم يشارك فهم غير أحرار ، ذلك أنى أثـــق فـــي أن أحرار الجامعة كثيرون ، لكن المناخ العام الذى يسيطر على مجتمعنا فـــي العقود الأخيرة قد زرع بذور الخوف والقلق ، خاصة وجميعنا يعلم علـــم اليقين مدى توحش جند النظام وكتابه وأجهزته ٠

لقد أخطأ كل من تصور أن حركة الاحتجاج سببها تلك الرواتب المخزية التي يتقاضاها أساتذة الجامعات ، على الرغم من أهمية هذه القضية ، وإنما هى مدى ما تحتله الجامعة من مكانة في سلم التقدير المجتمعى ٠ دعك من هذه الوجاهة التي يتحدثون عنها لما هو " جامعى " ، ولكنا نقـــصد تلـــك المكانة التي تجعل من الجامعة هى القيادة الحقيقية للتطور والتقدم ، تلـــك المكانة التي عبرت عنها أكبر جريدة قومية وهى تنشر على ثلاثة أعمدة ،

في الصفحة الأولى ، مصافحة وترحيب رئيس الدولة بحارس مرمى كـرة – مع التقدير الكامل لبراعته وكرامته – مما لم ينله عالم من علماء الجامعة طوال عقود مضت .

لم تكن الحركة الاحتجاجية ثورة ضد قروش وجنيهات لم تعد تفتح بيتا كريما ، وإنما لما يعكسه هذا من " مكانة " للجامعة ، يصرخون في وجـه أهلها " نجيب لكم منين ؟ " في الوقت الذى يغدقون فيه الملايين على قوى الأمن الخاصة بالنظام ، لا أمن جماهير المواطنين ..وفى الوقـت الـذى أمروا أو تغاضوا أو سمحوا للصوص أن ينهبوا مليارات الناس في البنوك ويهربوا بها دون محاسبة .

فلتكن أعداد المحتجين لا تتجاوز أصابع اليد ، كما صرح بذلك وزيـر التعليم العالى ، وإن ذكر منهم عشرات (فهل أصابع اليد تزيد عن عشرة ؟) ، لكننا نلح ونؤكد على ضرورة الاستمرار ، فإذا كان العدد اليوم مائة ، فسوف يصبح – مع الإصرار والاستمرار – غدا أكثر من ذلك .

ولتكن للمحتجين ، أحرار الجامعة " أجندتهم السياسية " ، كما صـرح بذلك أيضا الوزير ، فذلك شرف يجب أن يفخروا به ، وتهمة لا ينبغى أن ينكروها ، لأنهم يفهمون المعنى الحقيقى للسياسة وهى " الهم العام للوطن " ، ويفهمون ، أكثر منم وزيرهم ، رسالة أستاذ الجامعة !!

أزمة الكتاب الجامعى*

مشهدان من بين مشاهد كثيرة أستوقفانى هذا الأسبوع ففرضا هذه القضية على تفكير مثلى من المهمومين بهموم التعليم ، بحيث تقدمت على ما عداها ...

كنت جالسا مع أحد كبار الناشرين ، أشير إلى ما يواجهه نشر الكتب غير " الجامعية " – والمقصود " الكتب المقررة بالجامعات " – من مشكلات ، أبرزها قلة ترحيب الناشرين إلا بنشر كتب الأعلام والمشاهير ، ولا يجد المتوسطون ، فضلا عن المبتدئين ، فرصة إلا إذا كان ذلك على حسابهم هم ، بدفع التكلفة !

ثم إذا بالرجل يضع الكرة فى ملعبنا قائلا أن ما صار الأمر إليه فى السنوات الأخيرة بالنسبة للكتاب الجامعى ، حيث تحول إلى " مذكرات " داخلية ، مسئول إلى حد كبير عن ذلك ، حيث أن الناشرين كانوا يعتمدون على ما تلاقيه الكتب الجامعية من رواج وسرعة توزيع ، فيشجعهم هذا على نشر ما يسمونه بالكتاب " الثقافى " ، أى غير المقرر ، فما يأتى من مكاسب كبيرة من الأول يعين على تحمل مشاق توزيع الثانى ، فلما حرمت معظم دور النشر من الكتاب الجامعى ، أصبح من العسير عليهم أن يرحبوا بكل ما يسمى بالكتاب الثقافى ، مهما كان مقام الأستاذ الجامعى ، خاصة وأن معظمهم غير مشهورين ،ولا يشكلون " نجوما " بالمعنى الإعلامى ، إلا إذا كان الكتاب فعلا لكاتب كبير أو صحفى مشهور ، أو موضوع من الموضوعات المثيرة للناس !

أما المشهد الثانى فهو لطالب قريب لى ، فى إحدى الكليات ذات

---

* جريدة الأهرام فى ٢١/ ٣ / ٢٠٠٧

الأعداد الفلكية ، حيث طلبت منه يوما ، أثناء زيارة ودية ، كتابا معينا كى أراه وأتصفحه ، فلاحظت أن الكتاب ضخم للغاية ، والطالب لم يحصل عليه إلا بعد مرور شهر من بدء الدراسة ، والفصل الدراسى عندنا لا يزيد على شهرين ، حيث تقتطع الامتحانات بقية الفصل ، فسألت الطالب : متى تستوعب هذا الكتاب الكبير بحيث تكون قادرا على مواجهة أسئلة الامتحان؟ فأجاب بشئ من الابتسام الذى يعكس شعور صاحبه بسذاجتى ، أنه لم ولن يقرأه ، فالمطلوب بالدرجة هو شراؤه ، ولأن هناك " ملخصات " وافية ، عن طريقها يمكن لجتياز الامتحان ، بل وبدرجة عالية ، وكفى الله الطلاب " شر " القراءة المطولة الشاقة !

ومن أسف ففى الزخم الحالى الذى يحيط بقضية تطوير التعليم الجامعى ، نجد القضية الخاصة بالكتاب الجامعى تتوارى إلى الخلف ، فلا تحظى بالاهتمام الذى يتسق ومحوريتها فى هذا التعليم ، فهو " مستودع " المعلومات والأفكار والقضايا التى يتعامل بها ومعها ومن خلالها كل من " الأستاذ " و " الطالب " ، بحيث يحدد هذا الكتاب شكل وطريقة ومصير العملية التعليمية إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا .

إن تحول الكتاب الجامعى إلى تلك الصورة المؤسفة المتداولة فى الكثرة الغالبة من الكليات لا يقتصر خطره على حرمان الناشرين من فرص رواج وكسب ، كان من شأنها أن تفتح أبواب النشر أمام الكتاب الثقافى ، فتزداد الثقافة ثراء ، وتنمو طاقات محرومة ، ولكن هذا الخطر يمتد إلى قلب التعليم الجامعى ليصيبه فى مقتل ، حيث يتطلب الشكل الحالى من الطالب مجرد " حفظ " ما فى الكتاب المذكرة ، كى " يعيده " تسميعا على صفحات ورق الإجابة فى الامتحان ، بحيث تنتفى أية فرص لأن يثير التفكير ويدعو إلى حوار ، ويبعث على متابعة القراءة والحصول على

معلومات أخرى ، بل ويحدد الشكل الذى يكون عليه الامتحان من خلال أسئلته .

والكارثة الكبرى أن أصبح بالإمكان فى حالة إتقان الحفظ والاستظهار أن يحصل الطالب على درجات عالية ، فيكون ترتيبه متقدما ، ومن ثم يضمن إلى حد كبير اختياره معيدا ليضع قدميه على أول سلم الأستاذية !!

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن انحصار الكتاب المذكرة داخل سور الكلية لا يتيح للآخرين أن يتعرفوا على ما فيه ، فتكون هناك حركة " نقد علمى " تصحح وتصوب ، إذ هناك فرق كبير بين أن يكتب الإنسان كلاما يعرف مقدما أن لن يراه إلا تلامذته هو ، وبين أن يكتب كلاما يعرف مقدما أنه سوف يوزع وينتشر فى أنحاء الوطن المصرى والعربى ، حيث مئات أو آلاف العيون والعقول التى يمكن أن تفحص وترشد وتكشف نواقص هنا أو هناك .

وفضلا عن ذلك ، فلا تكون هناك منافسة بين المؤلفين فى التخصص الواحد ، ما دام " كل فى فلك يسبحون " !

لقد كان من أمثلة ما يؤدى إليه هذا من سوءات أن رأيت – صدفة – مذكرة لأحد الأساتذة ، فبينما أقلب فى الكتاب وجدت عبارة تشير إلى " العام الحالى ١٩٧٢/٧١ " !! بينما الكتاب الجديد مطبوع فى أواخر القرن العشرين ، فلما أعدت النظر وجدت ما لا يقل عن ست وستين صفحة ، لا أقول منقولة ، ولكن " مصورة " من كتاب قديم لى ، حتى بدا الأمر مثيرا للسخرية ، فهذه الصفحات كانت قد طبعت فى أول السبعينيات بطريق الجمع اليدوى القديم ، وبقية الصفحات عن طريق الكومبيوتر الحديث ، ولم يكلف الكاتب نفسه حتى بإعادة طباعة ما نقل ، أو حتى أن يلتفت إلى عبارة " العام الحالى ١٩٧٢/٧١ ، فيغيرها ! لكن ذكاءه برز واضحا فى

مكان آخر حيث حرص على عدم وضع اسمه أو جهة النشر ، حتى لا يستطيع أحد أن يحاسبه !!

لقد استشرى المرض فى الجسم الجامعى وأصبح يتطلب سرعة الاستنفار لإنقاذ الكتاب من هذا الشكل القمئ الذى أصبح عليه .

إن الأمر ليس سهلا ، فهو الآن أصبح مصدر دخل مذهل للكثيرين ، رتبوا حياتهم عليه ، حيث أصبح الأستاذ هو المنتج وهو الموزع وهو الناشر مباشرة ، مما أتاح له فرصة مضاعفة الدخل باستبعاد الجهات الوسيطة ، حتى أصبح متداولا أن عضو هيئة التدريس لا يعتمد على مرتبه بقدر ما يعتمد على ما يدره الكتاب المذكرة من دخل كبير يتصاغر أمامه مجموع مرتبه طوال العام !

وعندما نتحدث مع بعض الزملاء فى هذا الشأن يُظهرون بعض الجوانب التى يمكن أن تبرر أحيانا بعض ما يفعلون ...

كانت المناسبة شكوى طالبة بإحدى الكليات منذ عدة سنوات ، جاءتنى تشكو من أن لها أختا كانت تدرس نفس الكتاب الذى تدرسه فى العام السابق مباشرة ، وبالتالى تصورت أن بإمكانها أن تعتمد على نسخة أختها ، لكنها اكتشفت أن هناك ما يسمى " بالشيت " ...مجموعة صفحات بآخر الكتاب المذكرة ، عليها تاريخ العام ، ومطلوب من كل طالب أن يسلم نسخته للعام نفسه ، ومن ثم يتم إلزام كل الطلاب بشراء الكتاب المذكرة وإلا حدث لهم ما لا تحمد عقباه !

ماذا كان رد الزميل عندما شرحت له الموقف ؟

أخذ بيدى متجها إلى النافذة ، طالبا أن أنظر ما حول الكلية ، مشيرا إلى عشرات المكاتب المزودة بآلات التصوير وجموع طلاب تتزاحم عليها ، لا تكف طوال النهار وربما وشطرا من الليل فى تصوير الكتب الجامعية والمذكرات جهارا نهارا ، ومن ثم يكفى أن يقتنى طلاب بعدد اليد الواحدة

الكتاب ، ويستعيره منهم طلاب آخرون يصورونه ، ولا تتكلف عملية التصوير إلا ثمن الورق والحبر ، فيصل ثمن النسخة المصورة ربما ربع ثمن الكتاب الأصلى ، ويتساءل : أليست هذه سرقة صريحة ؟ أليست هناك شرطة للمصنفات الفنية تضبط " الشرائط " المستنسخة عن الأصل وتصادرها حتى تحفظ للفنانين حقوقهم الفكرية ؟ فهل لا يستحق أساتذة الجامعة شيئا من هذا ؟

من هنا يا عزيزى الدكتور سعيد تفتقت الأذهان عن هذا الاختراع المسمى " بالشيت " ، ورب ضارة نافعة ، فلقد ضمن لنا هذا توزيعا مضمونا قد يصل إلى مائة بالمائة من الكمية المطبوعة ، " وحصوة فى عين الحسود " !!

إننا لا نحلم بعودة زمن كان الأستاذ فيه يكتفى بأن يحدد لنا رؤوس موضوعات المنهج ، ثم يترك لنا أن نجوس بين المكتبات ودور الكتب لنجمع مختلف المصادر والمراجع التى يمكن لها أن تستوعب مثل هذه الموضوعات ، فقد اتسع الخرق على الراتق ، وأصبح طلاب التخصص الواحد يصل إلى ألوف ، مما يستحيل معه هذا ، ولا تحتوى مكتبة الكلية أو الجامعة ولو نسخا تساوى عُشر أعداد طلاب التخصص ، ولا يوجد بهذه المكتبات من الأمكنة ما يمكن أن يسع هذا العشر من الطلاب ، حتى لو افترضنا أنهم سوف يستجيبونبالفعل ويذهبوا إلى المكتبة طلبا للقراءة والاطلاع .

وهذا الحل أو ما يسمى بذلك ، الذى استقر عليه المجلس الأعلى للجامعات منذ سنوات لا يتجه مع الأسف إلى جوهر القضية ، فيحصرها فى تحديد عدد الصفحات وربط ذلك بعدد ساعات المقرر ، ثم تحديد السعر ...إن القضية هى : كيف يمكن أن يعود " التأليف الجامعى " إلى شكله الصحى فى صورة كتب تنشر نشرا " طبيعيا " يتيح تداولها خارج الجامعة

، ويكون هناك تنافس علمى بين المؤلفين ، وفرص عدة لممارسة النقد والتصويب والتصحيح ، بدلا من أن تظل الكتب المذكرات " تطبخ " فى تلك الصورة غير المشرفة للجامعة والمدمرة لأهداف التعليم الجامعى ، والمسيئة لمستقبل هذا الوطن .

إننى لا أزعم أن لدىّ حلا ، فالمشكلة متعددة الجوانب والأبعاد ، ومن ثم فهى بحاجة إلى جمع من المختصين والمهتمين يفكرون تفكيرا جماعيا فى هذه الأزمة وكيف الخروج منها ؟!